

المحرر  
خوارجي

الجمهورية العربية السورية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ٨ ذو الحجة سنة ١٣٩١ هـ . الموافق ٢٤ كانون ثاني سنة ١٩٧٢ م . العدد ٢٣٤٢

القرى

صفحة	
٩٨	نظام رقم (٦) لسنة ١٩٧٢ نظام اسكان موظفي صندوق قروض البلديات والقرى
١٠٢	نظام رقم (٧) لسنة ١٩٧٢ نظام معدل لنظام رسوم تسجيل الاراضي والمياه
١٠٣	اعلانات صادرة عن رئيس الوزراء بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
١٠٤	قرارات رقم (١٥ و ١٧ و ١٨ و ١٩) لسنة ١٩٧١ صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
١١٠	قرارات رقم (٣ و ٢١) لسنة ١٩٧٢ صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

مطبوعة القوات المسلحة الأردنية

امر دفاع رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١

صادر بمقتضى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٤٨

٥٥ ٥٥ ٥٥

بالاستناد الى المادة (٢) من نظام الدفاع رقم (٥) لسنة ١٩٤٨ أمر بتعيين السيد فهد عبد الكريم ابو العزم مراقبا للمطبوعات اعتبارا من تاريخ تعيينه مديرا عاما للمطبوعات ليمارس كافة الصلاحيات الممنوحة للمراقب بمقتضى النظام المذكور .

رئيس الوزراء  
احمد الوزي

١٩٧١/١٢/٢٦

تصحيح خطأ

وردت عبارة (خمسة فلس للمرة الاولى) خطأ في المادة (١٩) من قانون الحراج وحفظ التربة الموقت رقم ٧١ لسنة ١٩٧١ ، المنشور بالعدد (٢٣٣٣) من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٥ والصواب خمسة فلس على الرأس الواحد للمرة الاولى .



هذا من أصل

## نحسب الحسن لله الملك محمد بن عبد الله

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٧٢/١/٥

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٦) لسنة ١٩٧٢

### نظام اسكان موظفي صندوق قروض البلديات والقرى

صادر بالاستناد للمادة (١١) من قانون صندوق قروض البلديات والقرى رقم (٤١) لسنة ١٩٦٦

— — —

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام اسكان موظفي صندوق قروض البلديات والقروض لسنة ١٩٧٢ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكليات والعبارات التالية الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه ، الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :-

الصندوق	صندوق قروض البلديات والقرى
المجلس	مجلس ادارة صندوق قروض البلديات والقرى
المدير العام	مدير عام صندوق قروض البلديات والقرى
المحاسب العام	محاسب عام صندوق قروض البلديات والقرى
صندوق الاسكان	صندوق اسكان موظفي صندوق قروض البلديات والقرى
اللجنة	لجنة اسكان موظفي صندوق قروض البلديات والقرى
امين الصندوق	امين صندوق الاسكان المعين بمقتضى هذا النظام
موظف	كل شخص يتابع عليه تعريف الموظف المصنف او غير المصنف او المستخدم الوارد في المادة (٣) من نظام موظفي صندوق قروض البلديات والقرى رقم (١٥) لسنة ١٩٦٦ ، او اي نظام معادل له ، ولا تشمل الاشخاص الذين يعملون على اساس الاجرة اليومية .
قرض الاسكان	قرض الاسكان الذي يحصل عليه الموظف من الصندوق بمقتضى احكام هذا النظام .

المادة ٣ - تسري احكام هذا النظام على رئيس واعضاء المجلس الحكوميين والمدير العام وموظفي الصندوق .

المادة ٤ - أ - يؤسس في الصندوق صندوق اسكان يسمى ( صندوق اسكان موظفي صندوق قروض البلديات والقرى ) وتودع فيه الاموال المخصصة لاغراض اسكان الموظفين حسبما نص عليه في هذا النظام .

ب - تتألف اموال صندوق الاسكان من :-

١ - اية مبالغ يقرر المجلس تخصيصها من اموال الصندوق لاغراض اسكان الموظفين بناء على تنسيب المدير العام .

٢ - اية قروض يتعاقد عليها الصندوق لاغراض اسكان الموظفين مع جهات حكومية او غير حكومية .

٣ - الحسميات التي يقتطعها الصندوق من رواتب الموظفين تسديدا لقروض الاسكان الممنوحة لهم او اية مبالغ يحصل عليها الصندوق من جراء بيع المرهونات والضمانات التي تؤول له بمقتضى احكام هذا النظام .

٤ - اية مبالغ يرى المجلس ايداعها في صندوق الاسكان .

ج - تودع اموال صندوق الاسكان في حساب خاص لدى البنك او البنوك التي يقررها المجلس ، ويتم السحب منه بتوقيع المدير العام وامين الصندوق مجتمعين ، وفي حالة غياب امين الصندوق يوقع مساعد المحاسب العام نيابة عنه .

المادة ٥ - أ - تؤلف لجنة تسمى « لجنة اسكان موظفي الصندوق » برئاسة المدير العام وعضوية المحاسب العام ومساعداه ، ويكون محاسب عام الصندوق اميناً لصندوق الاسكان ، والمدير العام ان يعين من ينوب عن المحاسب العام او مساعداه مؤقتاً اثناء غياب اي منهما .

ب - لا يتقاضى رئيس واعضاء اللجنة اية علاوات او مكافآت عن اعمالهم في اللجنة .

ج - تتولى اللجنة ادارة شؤون صندوق الاسكان وعلى الاخص ما يلي :-

١ - تجهيز النماذج اللازمة لطلبات القروض بحيث تشتمل على معلومات فعلية وواضحة عن موجودات طالب القرض والالتزامات المترتبة عليه وحالته العائلية ، وكذلك تجهيز نماذج الضمانات وسندات الدين المتعلقة بقروض الاسكان وانجاز المعاملات المتعلقة بها .

٢ - دراسة طلبات القروض التي تقدم اليها ورفعها مع التنسيب اللازم لمجلس الادارة لافراد قيدة القرض المناسب .

٣ - الاشراف المباشر على كيفية انفاق اية قرض اسكان تتم الموافقة عليه .

د - يجوز للجنة ان تستعين اذا رأت ضرورة لذلك ، بخبرة اي مهندس او موظف في آخر من خارج ملاك الصندوق ، وتقدير المكافأة التي يستحقها هذا الخبير .

هـ - تجتمع اللجنة بدعوة من المدير العام ولا تكون اجتماعاتها قانونية الا بحضور كامل الاعضاء وتكون قراراتها باكثرية الاصوات .

المادة ٦ - تمنح القروض لاغراض الاسكان التالية :-

١ - لشراء قطعة ارض وبناء مسكن عليها للموظف المقترض وعائلته .

٢ - لبناء مسكن للموظف المقترض وعائلته على ارض يملكها .

٣ - لشراء بيت جاهز لسكنى الموظف المقترض وعائلته .

٤ - لفك اية رهن او تسديد دين او التزام آخر على مسكن يملكه المقترض .

٥ - لتوسيع مسكن يملكه المقترض بسبب ازدياد افراد عائلته ، او لاصلاحات اساسية في المسكن .



المادة ٧ - تراعى الأولوية في الاقراض لمن تتوفر فيه أكثر الشروط التالية :

- ١ - كون المقرض مالكا للأرض التي سيبني عليها المسكن .
- ٢ - كون المقرض ذا خدمة طويلة في الحكومة او المؤسسات الحكومية او شبه الحكومية .
- ٣ - كون المقرض المتزوج صاحب عائلة كبيرة .
- ٤ - كون المقرض متزوجاً .
- ٥ - كون المقرض مالكا لمسكن موهون .

المادة ٨ - لا يجوز ان يتجاوز القرض خمسة اضعاف الراتب الاساسي السنوي للموظف المقرض وعلى ان لا تزيد قيمة القرض عن ٩٠٪ من التكاليف الاجمالية للمسكن .

المادة ٩ - يدفع القرض باحدى الطريقتين التاليتين :

١ - دفعة واحدة في حالة شراء مسكن جاهز او ارض لاقامة بناء عليها او فك رهن او تسديد التزام مرتب على المقرض .

٢ - على دفعات في حالة بناء مسكن او توسيعه او اصلاحه ، فاذا كان المقرض يقوم بعملية البناء بنفسه مباشرة ، تكون هذه الدفعات على شكل سلفات يسدها المقرض بتقديمه ايصالات بقيمة السلفة . اما اذا كان المقرض يقوم بعملية البناء عن طريق المتعهد ، فتكون هذه الدفعات بموجب الكشفات التي يقدمها المتعهد للمقرض .

٣ - يسترد القرض خلال خمسة عشر عاماً باقساط شهرية متساوية ، الا اذا وافق المستفيد على مدة اقل من ذلك . ويستحق القسط الاول من هذه الاقساط اعتباراً من :

- أ - اول الشهر الذي يلي شراء السكن من مبلغ القرض .
- ب - اول الشهر الذي يلي اشغال الموظف للسكن الذي بني من القرض او بعد انقضاء سنتين من تاريخ توقيع سند الدين ، ايها الاسبق .
- ج - اول الشهر الذي يلي تاريخ فك الرهن او الدين او الالتزام المرتب على مسكن الموظف .
- د - يقرر المجلس نسبة الغائلة المترتبة على هذه القروض .

المادة ١٠ - على الموظف المقرض ان :

- أ - يرضع ما منع القرض من اجله من ارض وما عليها رهنا من الدرجة الاولى لصالح الصندوق ، تأميناً لقرض والفوائد المترتبة عليه .
- ب - يتم بناء المسكن او توسيعه او اصلاحه خلال مدة لا تتجاوز السنتين من تاريخ تنظيم سند الدين .
- ج - ان لا يستعمل اي جزء من القرض في غير الاغراض التي منح من اجلها .
- د - ان يعطى للصندوق تفويضاً مطلقاً لا يرجع عنه بمجوز اقساط القرض الشهرية المترتبة عليه من رواتبه ومن جميع استحقاقاته عن مدة خدمته في الصندوق او اية دائرة او مؤسسة حكومية او شبه حكومية اخرى .

ان لا يؤجر البناء قبل الحصول على موافقة المجلس .

المادة ١١ - أ - اذا انتهت خدمات الموظف في الصندوق لاي سبب كان ( ماعدا الفصل التأديبي والاستقالة للعمل في الدوائر او المؤسسات الحكومية الاخرى ) فانه يستمر في الاستفادة من القرض الممنوح له قبل انتهاء خدمته في الصندوق ، شريطة ان يفوض الدائرة او المؤسسة الحكومية الاخرى التي يعمل فيها ، تفويضاً مطلقاً لا رجوع عنه بمجوز اقساط القرض الشهرية المستحقة من رواتبه وجميع استحقاقاته لحساب الصندوق تسديداً لاقساط اقراض المستحقة في مواعيدها المحددة .

ب - اذا توفي المقرض تنتقل حقوق وكافة التزامات المستفيد لورثته الشرعيين من بعده .

للمادة ١٢ - أ - يعتبر القرض او ما تبقى منه مستحق الاداء والصندوق ان يتخذ الاجراءات التي يراها مناسبة لاسترداد القرض او ما تبقى منه في الحالات التالية :-

١ - اذا تخلف الموظف المقرض او ورثته الشرعيون عن تسديد اى قسط من اقساط القرض في الموعد المحدد له شريطة ان يسبق ذلك اذار خطي مدته ثلاثون يوماً يجوز للموظف ان يسدد خلالها القسط الذي تخلف عن دفعه .

٢ - اذا اخل الموظف المقرض او ورثته الشرعيون بالالتزامات المتعلقة بالقرض .

٣ - اذا فصل الموظف المقرض فصلاً تأديبياً او استقال ولم يعمل خلال ثلاثة اشهر في دائرة او مؤسسة حكومية اخرى ، او لم يقدم ضمانات مالية اخرى يقبل بها المجلس وتكون كافية لسداد الاقساط المستحقة في مواعيدها .

ب - على الرغم مما جاء في الفقرة ( أ ) من هذه المادة ، يجوز للمجلس ، اذا اقتنع بأن هنالك اسباباً تبرر تأجيل دفع اقساط القرض ان يقرر تأجيلها لمدة لا تتجاوز الستة اشهر ولا يجوز هذا التأجيل أكثر من مرة واحدة خلال مدة استرداد القرض .

ج - على الرغم مما جاء في البند ( ٣ ) من الفقرة ( أ ) من هذه المادة يجوز للمجلس اذا استفسب ذلك ان يقرر استمرار الموظف المقرض المفصول تأديبياً او الذي استقال ولم يعمل خلال ثلاثة اشهر في دائرة او مؤسسة حكومية اخرى او استمرار ورثته الشرعيين في الاستفادة من القرض شريطة ان يقدم الموظف المقرض او ورثته الشرعيين ضمانات اضافية للقرض حسبما يقرر المجلس .

المادة ١٣ - تعتبر القروض الممنوحة للموظفين جزءاً من اموال الصندوق ويجب وفقاً لاحكامه .

أحمد بن طلال

١٩٧٢/١/٥

وزير دولة	وزير الخارجية	وزير الانشاء والتعمير	رئيس الوزراء
اميل الغوري	عبدالله صلاح	صبيح امين عمرو	وزير الدفاع احمد الاوزي
وزير الثقافة والاعلام	وزير الداخلية للشؤون	وزير دولة للشؤون	وزير
السياسة والآثار	البلدية والقروية	رئاسة الوزراء	العسكرية
عبدان ابو عوده	يعقوب ابو غوش	مازن العجلوني	فواز الروسان
وزير الصحة	وزير الداخلية	وزير المواصلات	وزير الاقتصاد الوطني
محمد البشير	ابراهيم الحباشنة	محمد خلف	عمر النابلسي
وزير التربية والتعليم والارثاء	وزير الاجتماع والعمل	وزير الشؤون	وزير الشؤون والمناسبات الاسلامية
اليس العشر	محمد الفرحان	مصطفى هودين	اسحق الفرحان

## نحى الحسين لله ملكنا الملك لله ربة العالمين

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٧٢/١/٥  
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٧) لسنة ١٩٧٢

### نظام معدل لنظام رسوم تسجيل الاراضي والمياه

- ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام رسوم تسجيل الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٢ ) ويقرأ مع نظام رسوم تسجيل الاراضي والمياه رقم ٢ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما عاراً عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- ٢ - تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي بالغاء ما جاء في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بما يلي :  
ج - عن كل سند تسجيل (٢٠٠) فلس .

١٩٧ / ١/٥

### أحمد بن طلال

وزير دولي اميل الغوري  
وزير الخارجية عبد الله صلاح  
وزير الانشاء والتعمير عبد بنى امين عمرو  
رئيس الوزراء احمد الوزي

وزير الثقافة والاعلام  
والسياحة والآثار  
عبدان ابو عوده  
وزير الداخلية  
للشؤون البلدية والقروية  
يعقوب ابو غوش  
وزير دولة لشؤون  
رئاسة الوزراء  
مازن المجلوي  
وزير العدل  
فواز الروسان

وزير الصحة  
محمد البشير  
وزير الداخلية  
ابراهيم الحباشنة  
وزير المواصلاات  
محمد خلف  
وزير الزراعة  
عمر عبد الله  
وزير الاقتصاد الوطني  
عمر التابلسي

وزير المالية والنقد  
اليس المشر  
وزير الاشغال العامة  
محمد الفرحان  
وزير الشؤون  
الاجتماعية والعمل  
مصطفى دودين  
وزير التربية والتعليم والاعمال  
والشؤون والمقنسات الاسلامية  
اسحق الفرحان

## اعلان

بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور ، احيلت القوانين المؤقتة المبينة في ادناه الى مجلس الامة فنالت منه  
تدوينات كل منها بشكلا المنشور في عدد الجريدة الرسمية المبين ازاءه قانوناً دائماً .

رئيس الوزراء  
احمد الوزي

اسم القانون	عدد الجريدة الرسمية المنشور فيه	تاريخ العدد
القانون المؤقت رقم ٣٥ لسنة ١٩٧٠ القانون المعدل لقانون صندوق فروض البلديات والقرى .	٢٢٧٠	٧٠/١١/٢٥
القانون المؤقت رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٠ القانون المعدل لقانون مؤسسة الامكان .	٢٢٧٠	٧٠/١١/٢٥
القانون المؤقت رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٠ قانون تنظيم الجهاز لقضائين التقاني والشرعي .	٢٢٧٠	٧٠/١١/٢٥

## اعلان

بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور ، احيلت القوانين المؤقتة المبينة في ادناه الى مجلس الامة فنالت منه قبالاً  
وبت كل منها بشكلا المنشور في عدد الجريدة الرسمية المبين ازاءه قانوناً دائماً .  
١٩٧٢/١/١٠

رئيس الوزراء  
احمد الوزي

اسم القانون	عدد الجريدة الرسمية المنشور فيه	تاريخ العدد
١ - القانون المؤقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١ قانون معدل لقانون توحيد الرسوم والضرائب الاضافية المستوفاة عن البضائع المستوردة والمصدرة والمصنوعة محلياً .	٢٣٠٩	١٩٧١/٦/٢٤
٢ - قانون مؤقت رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧١ .	٢٣٢٢	١٩٧١/٩/١٢
٣ - قانون مؤقت رقم ٧٢ لسنة ١٩٧١ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧٠ .	٢٣٣٣	١٩٧١/١١/٢٥

هذا من اصل



## اعلان بطلان قانون

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

بناء على رفض مجلس الامة القانون المؤقت رقم ٧٣ لسنة ١٩٧١ القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٣٣٣ تاريخ ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٧١ ، فقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٣٤٣ تاريخ ١/٨/١٩٧٢ المتضمن اعلان بطلان القانون المذكور اعتبارا من تساريف نشر الاعلان في الجريدة الرسمية .

١٩٧٢/١/١٧

رئيس الوزراء  
احمد الوزي

## قرار رقم ١٩٧١/١٥

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧١/١٢/١٢ رقم ١٨٨٧٨/١٠/٢١٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير المادة ٦٧ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ وبيان ما يلي : اذا كانت هنالك وظيفتان من الدرجة السادسة في دائرتين مختلفتين من دوائر الحكومة وكانت احدهما مشغولة بموظف يعمل نفس الدرجة والآخرى مشغولة بموظف يعمل الدرجة السابعة من اصل السادسة ، فهل يجوز نقل احدهما مكان الآخر استنادا للمادة المذكورة ام لا ؟

وبعد الاطلاع على المحاورات المرفقة بطلب التفسير وتدقيق النصوص القانونية يتبين : -

١ - ان المادة ٦٧ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي :

أ - يجري نقل موظفي الصنف الثاني من دائرة مخصصة الى اخرى من اية وظيفة الى اية وظيفة معادلة لها في الدرجة بموافقة الوزيرين المختصين بعد الاستئناس برأي رئيس ديوان الموظفين .

ب - يجري نقل موظفي الصنف الاول من دائرة مخصصة الى اخرى ومن اية وظيفة الى اية وظيفة معادلة لها في الدرجة بناء على تنسيق الوزيرين المختصين بعد الاستئناس برأي رئيس ديوان الموظفين وموافقة مجلس الوزراء على ان يقترن ذلك بالارادة الملكية .

٢ - ان المادة ٦٩ من نفس النظام تنص على ما يلي ( لا يؤثر نقل الموظف من وظيفة الى اخرى او من دائرة الى اخرى على اقدميته في الدرجة او على حقه في الترفيع ) .

ومن هذه النصوص يستفاد ان الشارع اشترط فقط لجواز نقل موظف من وظيفة الى دائرة الى وظيفة في دائرة اخرى ان تكون الوظيفة المنقول منها والوظيفة المنقول اليها متعادلتي في الدرجة بمقتضى نظام تشكيلات الوظائف ولم يشترط لجواز النقل وجوب حصول الموظف المنقول على نفس درجة الوظيفة المنقول اليها ، وهذا واضح من عبارة ( من اية وظيفة الى اية وظيفة معادلة لها في الدرجة ) الواردة في المادة ٦٧ المشار اليها آنفا ومن حكم المادة ٦٩ التي استغفلت الموظف المنقول من وظيفة الى اخرى بحقه في الترفيع .

ويرتب على ذلك انه اذا كانت هنالك وظيفتان متعادلتي في الدرجة في دائرتين مختلفتين وكان مشغل الوظيفة الاول يتقاضى راتب ذات الدرجة المخصصة لها في نظام تشكيلات الوظائف ، ومشغل الوظيفة الثانية يتقاضى راتب الدرجة الادنى مباشرة من الدرجة المخصصة لوظيفته فانه من الجائز نقل احدهما مكان الآخر على ان يتم نقل من كان منهما من الصنف الثاني بالطريقة المنصوص عليها في الفقرة ( أ ) من المادة ٦٧ ، ومن كان من الصنف الاول وفق الطريقة المرسومة في الفقرة ( ب ) منها .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٦

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
العدلية	لرئاسة الوزراء		الرئيس الثاني لمحكمة	التمييز
وكيل الوزارة	شكري المهدي	جورج سعد	بشير الشريقي	موسى الساكت
محمود صلاح				

هكذا من الشاهل

## قرار رقم ١٦ / ١٩٧١

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

◆◆◆◆◆

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧١/٩/٩ رقم ت ١٤٢٨١/٤٢٢ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير قانون تسوية ديون المزارعين رقم ١٣ لسنة ٩٦٥ وبيان ما اذا كانت احكامه تنحصر بالديون التي كانت مترتبة بلمة المدينين قبل تاريخ نفاذ هذه الاحكام ام انها تشمل ايضا الديون التي ترتبت بعد ذلك التاريخ. وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/٩/٨ واستقراء نصوص قانون تسوية ديون المزارعين المشار اليه يتبين ان الديون التي يسري عليها هذا القانون هي الديون التي كانت مترتبة بلمة المدينين قبل تاريخ مريان احكامه سواء اكانت آنذاك مستحقة ام لم تكن. وهذا مستفاد من الامور التالية :

ان المادة الثالثة منه اوجبت على كافة الدائنين او المدينين ان يسجلوا ديونهم لدى المحكمة المختصة خلال فترة لا تتجاوز ستة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون وذلك لغرض تحديد مقدار الدين الحقيقي بقرار من المحكمة .

وان المادة الرابعة المعدلة تنص على انه اذا لم يكن الدين مقترنا بحكم قطعي عند نفاذ هذا القانون وكان هنالك نزاع بين الدائن والمدين حول وجود الدين او مقداره الحقيقي او اية اموال او صلها للدائن وما اذا كان مشمولاً بهذا القانون او اذا كانت هنالك معاملة تتعلق بالدين غير عادلة او تنطوي على غش - يجوز للمدين خلال ثلث سنوات من تاريخ نفاذ هذا القانون ان يرفع دعوى بذلك لدى المحكمة لأثبت هذه الامور . . . الخ .

وان المادة الثامنة تنص على ان كل مدين يتخاف من اقامة الدعوى خلال المدة المنصوص عليها في المادة الرابعة لا يسمع منه بعد ذلك اي ادعاء بشأن الدين او مقداره او وجوده غش في المعاملة .

اي ان الشارع اعتبر تاريخ نفاذ احكام هذا القانون هو التاريخ الذي تبدأ منه المدة التي يتوجب خلالها تسجيل الديون بمقتضى المادة الثالثة والتاريخ الذي تبدأ منه المدة التي يتوجب خلالها رفع الدعوى بمقتضى المادة الرابعة، وبديهي ان تحديد بداية الميعاد على هذا الوجه لا يكون الا اذا كانت الديون مترتبة بلمة المدينين قبل تاريخ نفاذ القانون . ولو كانت نية الشارع تتجه الى جعل هذا القانون شاملاً للديون التي ترتبت بلمة المدينين بعد تاريخ نفاذ احكامه لكان حدد بدء ميعاد تسجيل الديون لدى المحكمة ورفع الدعوى بتاريخ آخر غير تاريخ نفاذ احكام القانون كان ينص على اعتبار تاريخ ترتيب الدين او الاستحقاق بداية للميعاد .

وتأسيساً على ما ذكر فاننا نقرر ان قانون تسوية ديون المزارعين لا يسري الا على الديون التي كانت مترتبة بلمة المدينين قبل تاريخ نفاذ احكامه بقطع النظر عما اذا كانت آنذاك مستحقة او غير مستحقة .

صدر بتاريخ ١٢ / ٢٦ / ١٩٧١

مندوب وزارة المالية / الاراضي والمساحة	مستشار الحقوقي	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
مدير دائرة الاراضي	لرئاسة الوزراء	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز
بلوى الملقى	شكري المهدي	جورج سعد	بشير الشريفي	موسى الساكت

## قرار رقم ١٧ / ١٩٧١

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

◆◆◆◆◆

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧١/١١/١٣ رقم خ ١٧٨٠٨/٣/١٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (ج) من المادة السادسة من نظام الضمان الاجتماعي لمستخدمي الخط الحجازي الاردني رقم ١٠ لسنة ٩٦٩ وبيان ما اذا كانت عبارة ( انتهاء خدمات مستخدم ) الواردة فيها تشمل انتهاء خدمة المستخدم بالاستقالة ام لا .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير النقل الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٧١/١١/٤ وتدقيق النصوص القانونية يتبين : ان الفقرة (ج) من المادة السادسة المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي ( في حالة انتهاء خدمات مستخدم قضى في خدمة الخط أكثر من خمس سنوات وانقضاء المدة الواردة في المادة ٧ من هذا النظام تصرف مساعدة مالية مقدارها (٢٠٠) دينار ، ويستثنى من ذلك من انتهت خدمته بسبب ارتكابه جريمة اخلاقية او مخالفة مسلكية ) .

وحيث ان المادة ٧ من قانون الخط الحجازي الاردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٢ والمادة ٤١ من نظام الخط الحجازي الاردني رقم ١ لسنة ٩٥٤ تنصان على ان انتهاء خدمات موظفي ومستخدمي الخط الحجازي يجري وفقاً لنظام الموظفين . فانه ينبغي اعطاء عبارة ( انتهاء خدمات مستخدم ) الواردة في الفقرة (ج) المطلوب تفسيرها نفس المعنى الذي تحمله مثل هذه العبارة في نظام الموظفين الذي اصبح يسمى نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ .

وبالرجوع لهذا النظام يتبين انه قد استعمل في بعض المواضع عبارة ( انتهاء الخدمة ) كما استعمل في مواضع اخرى عبارة ( انتهاء الخدمة ) .

وبتدقيق نصوص المواد التي استعملت فيها عبارة ( انتهاء الخدمة ) كالمواد ١٠٢ و ١٠٥ و ١٥٥ و ١٥٦ نجد ان الشارع قد قصد من ذلك فصل الموظف او المستخدم من قبل السلطة المختصة بأرادتها المفردة ، في حين ان عبارة ( انتهاء الخدمة ) قد استعملت للدلالة على انقطاع صلة الموظف بالوظيفة لأي سبب من اسباب انتهاء الخدمة المنصوص عليها في المادة ١٤٤ من نفس النظام سواء اكان ذلك باستقالة الموظف او بفصله من المرجع المختص .

وينبغي على ذلك ان عبارة ( انتهاء خدمات مستخدم ) المطلوب تفسيرها انما تعني فصل الموظف من قبل المرجع المختص بأرادته المفردة ولا تشمل الاستقالة .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٢ / ٢٦ / ١٩٧١

مندوب وزارة النقل	مستشار الحقوقي	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
مدير الخط الحجازي	لرئاسة الوزراء	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز
فايز المبيضين	شكري المهدي	جورج سعد	بشير الشريفي	موسى الساكت

هكذا من المأهول



## قرار رقم ١٩٧١/١٨

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

—•—•—•—

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧١/١٠/٢٧ رقم ١٦٠/اشغال/١٦٩٥٩ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (ج) من المادة ١٦٤ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ وبيان ما اذا كان الاشخاص الذين يعملون في وزارة الاشغال العامة باجور يومية على حساب المشاريع والامانات المشمولون باحكام قانون العمل يستحقون كافة الاجازات المنصوص عليها في قانون العمل ام انهم يستحقون فقط ايام الراحة الاسبوعية والعطل الرسمية المقررة على ان يتقاضوا اجورهم عنها .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الاشغال العامة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/١٠/٢٣ وتديق النصوص القانونية يتبين ان الاجازة السنوية المنصوص عليها في الفقرتين (أ) ، (ب) من المادة ١٦٤ المطلوب تفسيرها هي اجازة تعطى للموظف بعقد او الموظف غير المصنف او الموظف المؤقت ، اما العمال الذين يتقاضون اجورا يومية على حساب المشاريع والامانات فلم يرد في هذه المادة او في غيرها من مواد النظام نص يتعلق باجازاتهم ، ولذا فان اجازاتهم التي يستحقونها انما هي الاجازات المنصوص عليها في قانون العمل على اعتبار انهم يخضعون لاحكامه .

اما ما ورد في الفقرة (ج) من تلك المادة من ان العمال الذين يتقاضون اجورا يومية يستحقون اجورهم عن ايام الراحة الاسبوعية والعطل الرسمية المقررة - فان ذلك لا يعني انهم لا يستحقون الاجازات المنصوص عليها في قانون العمل وانما يترتب على تقاضيتهم الاجور عن ايام العطل الرسمية وجوب حسم ايام هذه العطل من ايام الاجازة السنوية المنصوص عليها في قانون العمل تطبيقاً لاحكام قانون العمل ذاته .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره

صدر بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٦

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
اشؤون الاجتماعية	لرئاسة الوزراء			الرئيس الثاني لمحكمة التمييز
مدير دائرة العمل	شكري المهدي	جورج سعد	بشير الشريقي	موسى الساكت
ناجي عبد العزيز				

## قرار رقم ١٩٧١/١٩

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧١/١٢/٤ رقم ن . ج . ١٨٤٨٠/٩٤ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة ١٤ من نظام الاورام والمقاولات لوزارة المواصلات رقم ٣٧ لسنة ١٩٧١ وبيان ما اذا كانت عبارة ( يجب ورود ثلاثة عروض على الاقل لكل عطاء ) تعني ثلاثة عروض مطابقة لمواصفات العطاء ام انها تشمل كل عرض ولو كان مخالفا لهذه المواصفات .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٣ وتديق النصوص القانونية يتبين :

١ - ان المادة ١٤ من نظام الاورام المطلوب تفسيره تنص على مايلي ( يجب ورود ثلاثة عروض على الاقل لكل عطاء واذا تعد ذلك او كانت الاسعار المقدمة اعلى من الاسعار الرائجة يعاد طرح العطاء مرة اخرى ، وفي حالة ورود اقل من ثلاثة عروض في المرة الثانية فللجنة العطاءات الحق في الاحالة بالسعر المناسب من العروض المقدمة . )

٢ - ان المادة ١٥ من نفس النظام تنص على مايلي ( لجنة العطاءات غير مقيدة باحالة العطاء على مقدم اقل الاسعار ولكن يجري عادة ارساء اية مناقصة على مقدم اخص الاسعار اذا تساوت الشروط والمواصفات ويجوز للجنة العطاءات استبعاد اي عطاء اذا اقتضت اللجنة بعدم مقدرة صاحبه المالية او عدم كفاءته لتنفيذ العطاء او اية مبررات اخرى مقولة . )

ومن هذين النصين يستفاد ان المقصود بالعروض الثلاثة المنصوص عليها في المادة (١٤) العروض التي تقدم فلان المتنافسين يقطع النظر على كون بعضها مشتملا على بعض النواقص او عن مواصفات غير متفقة مع شروط العطاء ، اذا لا يوجد في النظام ما يوجب عدم احتساب العروض الناقصة او المخالفة للمواصفات لغاية تقرير العسدد المنصوص عليه في المادة المذكورة وكل ما يترتب على مخالفة العرض للمواصفات هو عدم جواز احالة العطاء على مقدمه ليس الا .

ولذا فاذا قدمت ثلاثة عروض على الاقل وظهر ان بعضها مخالف للمواصفات فلا يتوجب على طرح العطاء مرة ثانية بحجة انه لم تقدم ثلاثة عروض .  
هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

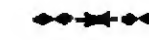
صدر بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٦

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
المواصلات	لرئاسة الوزراء			الرئيس الثاني لمحكمة التمييز
وكيل الوزارة	شكري المهدي	جورج سعد	بشير الشريقي	موسى الساكت
محكمة النقض				

هذا من أجل

## قرار رقم (١) لسنة ١٩٧٢

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين



بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٧١/٩/٢٣ رقم ن/١٥١٢٠/٦ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة الرابعة من المادة ٢٥ من قانون نقابة الصحفيين رقم ١٧ لسنة ١٩٥٣ وبيان ما اذا كانت عبارة (مدة لا تقل عن سنتين) الواردة في هذه الفقرة هي شرط خاص بالمراسلين ام انها تنصرف ايضا الى العاملين في المهنة الصحفية المنصوص عليهم في نفس الفقرة ٢ .

وبعد الاطلاع على كتاب نقيب الصحفيين الموجه لوزير الداخلية بتاريخ ١٩٧١/٩/١٤ وتدقيق النصوص القانونية يتبين ان المادة ٢٥ من القانون المشار اليه قد حددت الشروط التي يجب توفرها في كل شخص يرغب في قيد اسمه في سجل النقابة ومن ضمن هذه الشروط ما ورد في الفقرة الرابعة المطلوب تفسيرها التي تنص على ما يلي :-

٤ - ( ان يكون مالكا مؤسسة صحفية او ممثلا او مديرا لصحيفة او وكالة اخبار او رئيس تحرير او محررا في اية مؤسسة صحفية او مخبرا محليا فيها او مراسلا لها مدة لا تقل عن سنتين ) .

ومن هذا النص يوضح ان عبارة (مدة لا تقل عن سنتين) قد جاءت بعد جمل متعاطفة بأو ، ولهذا فانها حسب القواعد اللغوية تنصرف الى الجملة الاخيرة وحدها اي الى مراسل المؤسسة الصحفية مالم يرد دليل على خلاف ذلك .

وحيث ان مهمة الخبير للمؤسسة الصحفية بمثابة لمهمة المراسل واتحاد العلة يوجب اتحاد الحكم .

وحيث ان كلمة (الخبير) وكلمة (المراسل) قد وردتا بالصيغة التالية (او مخبرا محليا فيها او مراسلا لها) وهي صيغة تنم عن رغبة الشارع في تقرير حكم واحد لكليهما .

فان ذلك كله يشكل دلالة على ان قيد المدة المشار اليه آتفا ينطبق على الخبير المحلي وعلى المراسل معا فلا يجوز قيد اسميهما في سجل النقابة مالم يكن قد مر على تعاطيهما هذه المهنة مدة لا تقل عن سنتين . اما باقي العاملين في مهنة الصحافة الوارد ذكرهم في هذه الفقرة فان هذا القيد لا يشملهم .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر بتاريخ ١٩٧٢/١/٢

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الداخلية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
وكيل الوزارة	لرئاسة الوزراء		الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	
سالم المساعد	شكري المهدي	جورج سعد	بشير الشريقي	موصى السابك

## قرار رقم (٢) لسنة ١٩٧٢

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين



بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابته المؤرخ ١٩٧١/١٠/٢٠ رقم ن/١٦٥٣٣/٦٥ اجتماع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (ز) من المادة ٢٦ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ وبيان ما يلي :-

١- هل ان عبارة (انتهى الدراسة الابتدائية) الواردة في البند الثاني من هذه الفقرة تعني انتهاء المرحلة الابتدائية بنجاح ام انها تعني الدراسة في المرحلة الابتدائية كاملة بقطع النظر عن النجاح في السنة الاخيرة منها ام عدم النجاح في ذلك ؟ .

٢- هل ان عبارة (حاصلا على شهادة المدرسة الثانوية الكاملة) الواردة في البند الأول من نفس الفقرة تعني الوصول على هذا المؤهل العلمي قبل نفاذ احكام نظام الخدمة المدنية المشار اليه ام انها تعني مجرد الحصول على هذا المؤهل سواء اكان ذلك قبل نفاذ النظام ام بعد نفاذه ؟ .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان الموظفين الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/١٠/١٧ وتدقيق النصوص القانونية يتبين :-

ان الفقرة (ز) من المادة ٢٦ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي (اذا لم يكن المرشح حائزا على شهادة الدراسة الثانوية الاردنية او ما يعادلها كحد ادنى فيجوز ان يصنف في الدرجة المناسبة اذا توافرت الشروط التالية :

١- اذا كان حاصلا على شهادة المدرسة الثانوية الكاملة وعين في دائرة مختصة قبل نفاذ احكام هذا النظام ومضى على تعيينه مدة لا تقل عن ثلاث سنوات او

٢- اذا كان قد عين في دائرة مختصة قبل نفاذ احكام هذا النظام ومضى في خدمتها مدة لا تقل عن خمس سنوات وانتهى الدراسة الاعدادية او ثماني سنوات اذا كان قد انتهى الدراسة الابتدائية . . . الخ .

ولما يتعلق بالنقطة الاولى نجد ان تفسير عبارة (انتهى الدراسة الابتدائية) الواردة في البند الثاني من الفقرة (ز) المطلوب تفسيرها يتطلب الرجوع لاحكام قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ والتعليمات الصادرة بمقتضاه ، ولما المصدران الرئيسيان الباحثان عن انتهاء الدراسة .

وباستعراض نصوص هذين المصدرين يتبين ان الشارع قد استعمل عبارة (انتهى الدراسة) للدلالة على اجتياز الطالب جميع الصفوف بنجاح ، سواء اكانت هذه الصفوف هي الصفوف الابتدائية او الاعدادية او الثانوية ، وهذا واضح ما يلي :

١- نص المادتين ٥٥ و ٥٦ من قانون التربية والتعليم التين اوجبتا على الوزارة اجراء امتحان في نهاية المرحلة الاعدادية والثانوية ومنح الطلاب الناجحين فيه شهادة تسمى الشهادة الاعدادية العامة او شهادة الدراسة الثانوية العامة حسبما هو الحال .

هذه من الأعمال



٢ - تعليمات امتحانات الشهادة الاعدادية رقم ٤ لسنة ٩٦٥ الصادرة بمقتضى المادة ٥٥ من قانون التربية والتعليم التي يستفاد منها ان الطالب لا يعتبر منهيا للمرحلة الاعدادية ١٠ لم يتقدم لامتحان الشهادة الاعدادية وينجح فيه .

١ - تعليمات أسس الترفيع والاكال والرسوب الصادرة بمقتضى المادة ١١٦ من القانون المذكور الباحثة عن الدراسة الابتدائية والاعدادية والثانوية والتي يستخلص منها ان الطالب لا يعتبر منهيا لأية مرحلة من هذه المراحل ما لم يكن قد نجح في الامتحان الخاص بذلك .

ولذلك فان عبارة ( انهى الدراسة الابتدائية ) انما تفيد انتهاء المرحلة الابتدائية بجميع صفوفها بنجاح .

اما عن النقطة الثانية فنجد ان عبارة ( حاصلا على شهادة المدرسة الثانوية الكاملة ) قد وردت مطلقة فهي تشمل الحصول على هذه الشهادة في اي وقت سواء اكان قبل تاريخ نفاذ احكام نظام الخدمة المدنية ام بعد نفاذه . اما التبدل الوارد في هذه الفقرة من حيث الزمن فانه يتعلق بالتعيين لا بتاريخ الحصول على الشهادة .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره

صدر بتاريخ ١٩٧٢/١/٢

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب ديوان الموظفين	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
محمد الهنداوي	شكري المهدي	جورج سعد	بشير الشريفي	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز
			موسى الساكت	

### قرار رقم (٣) لسنة ١٩٧٢

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧١/١١/٢٤ رقم ع/١٨١٩١/٧ اجمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون العمل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ حسبما عدلت بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٠ ويبان ما اذا كانت عبارة ( ولا تنسحب احكام هذه الفقرة على المدة السابقة لصدور هذا المرسوم ) الواردة فيها تنفي وجوب حساب المكافأة التي يستحقها العامل عن خدمته السابقة لتاريخ نفاذ التعديل وفق احكام الفقرة الثانية قبل تعديلها أم لا .

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديوان المحاسبة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٧١/١١/٩ وتديق النصوص القانونية يبين ان الفقرة الثانية من المادة ١٩ حسبما عدلت بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٠ تنص على ما يلي : ( تحسب الكفاية المستحقة بموجب الفقرة ( ١ ) من هذه المادة على الأسس التالية :

- أ - أجر نصف شهر لمن يعمل بأجر شهري عن كل سنة من السنوات الاربع الاولى .
- ب - أجر اسبوعين لمن لا يعمل بأجر شهري عن كل سنة من السنوات الاربع الاولى .
- ج - أجر شهر لمن يعمل بأجر شهري عن كل سنة اذا تجاوزت مدة العمل اربع سنوات .
- د - اجرة اربعة اسابيع لمن يعمل بأجر غير شهري عن كل سنة اذا تجاوزت مدة العمل اربع سنوات . ولا تنسحب احكام هذه الفقرة على المدة السابقة لصدور هذا التعديل .

ومن هذا النص يتضح ان واضع القانون في التعديل الذي ادخله على الفقرة الثانية من المادة ١٩ قد وضع اساساً جديداً لحساب المكافأة يختلف عن الاساس المقرر قبل التعديل ، حيث ان التعديل قد قسم خدمة العامل الى ثلاثة اقسام :-

- ١ - الخدمة السابقة لتاريخ التعديل .
  - ٢ - الخدمة الواقعة خلال السنوات الاربع الاولى اللاحقة للتعديل .
  - ٣ - الخدمة الواقعة بعد السنوات الاربع الاولى اللاحقة للتعديل .
- وقد اوجب احساب المكافأة عن الخدمة الثانية وفق الاسس المبينة في البندين ( أ ، ب ) وعن الخدمة الثالثة وفق الاسس المبينة في البندين ( ج ، د ) . اما الخدمة السابقة لتاريخ التعديل فقد نص على ان التعديل لا يسري عليها ، وهذا يفيد ان احساب المكافأة عن هذه الخدمة يجب ان يتم وفق احكام الفقرة الثانية قبل تعديلها ، اي انه ليس للتعديل أثر رجعي على الخدمة السابقة له .
- ولذلك نقرر ان المكافأة التي يستحقها العامل عن خدمته السابقة لتاريخ تعديل الفقرة الثانية من المادة ١٩ انما يكون وفق الاسس المبينة في هذه الفقرة قبل تعديلها .

صدر بتاريخ ١٩٧٢/١/٢

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الشؤون الاجتماعية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
مدير دائرة العمل	لرئاسة الوزراء	جورج سعد	بشير الشريفي	الرئيس الثاني لمحكمة التمييز
ناجي عبد العزيز	شكري المهدي	موسى الساكت		

هذا من العمل